أهالي الغوطة: «ما بدنا مسلحين بدنا حقن الدماء»

خروج الأهالي في عدد من مدن وبلدات الغوطة الشرقية بتظاهرات رافضة لوجود المسلحين في مناطقهم (عن الانترنت)

الوطن

مع اقتراب قوات الجيش العربي السوري من الحواضر الكبيرة في الغوطة الشرقية، ومع نمو الأمل بين الأهالي والمدنيين من إمكان تحرير رقابهم من تحت سطوة سيوف الإرهابيين واستغلالهم وجعلهم دروعا بشرية ورهائن لمشاريع مشغليهم، بدأت تظاهرات غضب تجول معظم مدن الغوطة وبلداتها الكبيرة من حمورية وكفربطنا وسقبا، وخصوصاً في مناطق سيطرة جبهة النصرة الإرهابية وميليشيا «فيلق الرحمن» المتحالف معها، مطالبين بخروج المسلحين ودخول الجيش العربي السوري.

التظاهرات التي شارك فيها مختلف شرائح المجتمع يتقدمهم كبار السن والأطفال حتى النسوة، رفعت في بعضها عشرات اللافتات التي تطالب بعودة الغوطة إلى تحت سيادة الدولة، ورفرف العلم السوري فوق هذه التظاهرات كاسرين حاجز الخوف الذي وضعهم فيه إرهابيو الغوطة طوال السنوات الست الماضية.

«ما بدنا مسلحين ما بدنا مسلحين.. بدنا الجيش العربي السوري».. «بدنا حقن الدماء».. «واحد واحد واحد الشعب السوري واحد».. «بالروح بالدم نفديك ياسورية».. عبارات كان يرددها أمس وبقوة المشاركون في تظاهرات مدن الغوطة، في مؤشر على قرب انتهاء معاناتهم ومعاناة الدمشقيين الذي لم تنجُ أحياء مدينتهم من قذائف الإرهاب على مر السنوات الأخيرة.

أنباء عن إحباط «حميميم» عدواناً جديداً بطائرة مسيرة

الوطن- وكالات

ترددت أمس أنباء عن تمكن قاعدة «حميميم» الجوية الروسية في سورية من إحباط هجوم بطائرة مسيرة هو الثالث من نوعه الذي يستهدف القاعدة الروسية.

وبحسب «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، فإن هجوماً استهدف فجر السبت بواسطة طائرات مسيرة عن بعد «مطار حميميم العسكري الواقع بريف مدينة جبلة في محافظة اللاذقية، والذي تتخذه روسيا كقاعدة عسكرية لها في سورية».

وفيما أكد «المرصد»، أن «لا معلومات» لديه حول الخسائر البشرية، أكد نقلاً عن «مصادر متقاطعة» أن القوات الروسية المتواجدة في القاعدة، «تمكنت من إحباط هجمات هذه الطائرات على القاعدة العسكرية الأكبر لروسيا داخل الأراضي السورية».

وكانت روسيا كشفت في ١٩ كانون الثاني من عام ٢٠١٦ عن وثيقة اتفاق مع الحكومة السورية وقعت مع الجانب الروسي في آب ٢٠١٥ تنص على نشر قوات جوية تابعة للقوات المسلحة الروسية على أراضي الجمهورية العربية السورية، استناداً إلى أحكام معاهدة الصداقة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والجمهورية العربية السورية الموقعة في ٨ تشرين الأول عام ١٩٨٠.

وشاركت القاعدة الروسية بفعالية ضد الإرهاب في سورية، لكنها لم تنج من عمليات استهداف ففي كانون الثاني الماضي، تعرضت إلى عدوان بطائرات من دون طيار أدى إلى تدمير عدد من الطائرات الحربية الروسية، وألقت موسكو باللائمة بعده على واشنطن مؤكدة أن جهة قدوم الطائرات من الجزء الجنوبي الغربي من إدلب الواقع تحت سيطرة المسلحين من حلفاء واشنطن.

وأعلنت روسيا بعدها أنها ستبدأ بخطة تتضمن التشويش على شبكات الاتصال، في قواعدها العسكرية المنتشرة في سورية، أبرزها «حميميم»، حيث نقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية في ٢٠ شباط الماضي عن مصدر عسكري قوله: أن ذلك جاء بعد تعرض القاعدتين الروسيتين لهجمات بطائرات دون طيار مرتين، لافتًا إلى أنه «يمكن استخدام الهواتف النقالة لتوجيه الدرونات».

وكان العدوان الأول على «حميميم» عشية رأس السنة الميلادية الميلادية، فيما جرى الآخر مساء الـ٦ من كانون الثاني من العام الجاري.

ويأتي الاستهداف الجديد بعد أنباء عن وصول دفعة جديدة من مقاتلات الجيل الخامس المتطورة «سو – ٥٧» إلى القاعدة الروسية في شباط الماضي.

وفي ٢٤ شباط الماضي أفاد موقع «روسيا اليوم» الإلكتروني نقلاً عن وسائل إعلام ومصادر مطلعة، بأن طائرتين مقاتلتين روسيتين إضافيتين من الجيل الخامس المتطور «سو–٥٧»، وصلتا إلى قاعدة القوات الجوية–الفضائية الروسية في حميميم بسورية، رافقهما عدد من الطائرات المقاتلة من طراز سو–٣٠ أثناء رحلتهما من روسيا إلى سورية.

ووفقاً للموقع الروسي حينها فإن «الجيش الروسي يكون قد أرسل حتى الآن (٢٤ شباط) ٤ مقاتلات من هذا الطراز الحديث «سو–٥٧» إلى سورية»، بعدما أوردت تقارير عسكرية في ٢٢ شباط، أن طائرتين مقاتلتين من الجيل الخامس الأكثر تطورا من طراز «سو–٥٧»، وصلتا إلى «حميميم»، رغم أن هذه المقاتلات ما زالت حتى الآن في مرحلة الاختبار ولم تعتمدها القوات المسلحة الروسية في الخدمة الدائمة بعد.

وأشار مراقبون إلى إمكانية وقوف أميركا من جديد خلف الهجوم سيما وأن مواقع روسية كشفت مطلع شباط الماضي عن تحليق طائرة إنذار مبكر روسية من طراز «أ–٥٠أو» في سماء سورية، وهذه الطائرة تعتبر أحدث نسخة من طائرة «إيل–٧٦» المزودة برادار إنذار مبكر، ورأى المراقبون أن تجاوز هكذا مراقبة يحتاج لتكنولوجيا أميركية.

ووفق المواقع الروسية تتميز طائرة «أ–٥٠أو» في القدرة على اكتشاف الأهداف الجوية، وبالأخص طائرات «الشبح».

هدوء حذر في ريف حمص الشمالي واشتباكات مع الدواعش شرقاً

الجيش يعزز في جنوبي البلاد.. وبوادر اشتعال المعركة تلوح بالأفق

حماة- محمد أحمد خبازي
حمص- نبال إبراهيم
دمشق– الوطن– وكالات

مجموعة من المسلحين التابعين لتنظيم القاعدة في شمال غرب درعا (رويترز – أرشيف)

ترددت أمس أنباء عن إرسال الجيش العربي السوري، تعزيزات إلى جنوبي البلاد بعد إعلان التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة المتحالفة معها عن تحضيرها لاستهداف الجيش في المنطقة، بغية تخفيف الضغط عن الغوطة الشرقية.

وأردى الطيران الحربي العشرات من مسلحي «جبهة النصرة» الإرهابية في ريفي حماة وإدلب ودمر عتادهم.

وشن الطيران الحربي السوري والروسي غارات مكثفة ومركزة على تحركات لمجموعات مسلحة تدين بالولاء لـ«النصرة» في محيط كفر زيتا وقرية الأربعين في ريف حماة الشمالي، وأردى العشرات من المسلحين وأحرق عتادهم.

كما أغار الطيران ذاته على تحركات لـ«النصرة» في مختلف محاور ريف إدلب الجنوبي المتاخم لريف حماة الشمالي، ما أدى إلى مقتل العديد من إرهابييها.

وكان مدفعية الجيش دكت تحركات للنصرة على محور السطحيات غرب سلمية ومنعت الإرهابيين من التسلل إلى الخط الدفاعي الأول عن المدينة.

أما في ريف إدلب، فأفادت مصادر أهلية «الوطن»، بسقوط عدد من القذائف الصاروخية (جرة غاز) على بلدتي الفوعة وكفريا المحاصرتين في ريف إدلب الشمالي، مصدرها مسلحو «جبهة النصرة» الإرهابية في ناحية بنش المجاورة.

من جانبها ذكرت مصادر إعلامية معارضة أن قوات الجيش استهدفت تجمعات الإرهابيين في محاور الخوين وأم جلال وأماكن أخرى في ريف إدلب الجنوبي الشرقي، وكذلك مواقع وتجمعات الإرهابيين في ريف مدينة جسر الشغور في ريف إدلب الغربي.

على خط مواز، ذكر مصدر عسكري في حمص لـ«الوطن»، أن مختلف الجبهات وخطوط التماس مع الميليشيات المسلحة في ريفي حمص الشمالي والشمالي الغربي شهدت أمس هدوءاً حذراً لم يسجل خلاله أي حالة خرق للمسلحين للقرار الأممي ٢٤٠١.

وفي ريف حمص الشرقي، بيّن المصدر، أن وحدة مشتركة من الجيش والقوات الرديفة اشتبكت مع تنظيم داعش الإرهابي في محيط منطقة حميمة شمال شرق تدمر بعد رصد تحركات ومحاولات عبور وتسلل ليلية لمسلحيه على مقربة من النقاط والمواقع العسكرية الواقعة في المنطقة وتمكنت من إيقاع أعداد من القتلى والجرحى في صفوفهم.

من جانبه، جدد الطيران الحربي غاراته على أهداف لداعش ضمن مناطق سيطرته في الجيب المتبقي له في البادية الشرقية وتحديداً على اتجاه المحطة الثانية وعلى مقربة من الحدود الإدارية المشتركة مع محافظة دير الزور عند سد المعيزيلة ما أسفر عن إيقاع إصابات مباشرة في صفوف التنظيم.

جنوباً، ذكرت مواقع إلكترونية معارضة، أن الجيش أرسل مساء السبت، تعزيزات عسكرية للواء ١٢ في مدينة إزرع في ريف درعا، بعد أن نقلت مواقع إلكترونية داعمة للإرهابيين عما يسمى، قائد ميليشيا «تجمع توحيد الأمة»، خالد الفراج، في الجنوب: إن «التحضيرات العسكرية جارية على قدم وساق لعمل عسكري كبير، نصرة للغوطة، حيث تم استنفار القوات والقيام بعمليات التحشيد والتذخير»، مشيراً إلى أن المعركة ستكون في اتجاهين: الأول باتجاه مثلث الموت، وتتولاه ميليشيات ما يسمى «تحالف الجنوب»، والثاني باتجاه خربة غزالة وإزرع، وستتولاه ميليشيات تحالف «الجيدور» التي تواصل بدورها التحضير للعمل العسكري المرتقب، موضحاً أن العمليات العسكرية قد تبدأ خلال ٤٨ ساعة المقبلة.

على خط مواز ذكرت تقارير صحفية، أن التحضيرات في الجنوب تزامنت مع وصول نحو ٢٠٠ ضابط وجندي أميركي إلى قاعدة «التنف» قرب الحدود مع الأردن والعراق، التي تضم غرفة عمليات أميركية مشتركة مع ميليشيات من «الجيش الحر» في المنطقة، وكذلك وصول عدد من الضباط البريطانيين إلى الحدود السوريّة الأردنية، في إطار تلك التجهيزات».

وقد شهدت مدينة درعا بحسب المصادر تعزيزات عسكرية في مناطق سيطرة الجيش، وتحديدًا في أحياء شمال الخط، السحاري، المطار، الكاشف، السبيل، القصور، على حين عملت جرافات الجيش، طوال ليل السبت، على تعزيز السواتر الترابية في مناطق سيطرته.

كما تحدثت المصادر عن استعدادات لبدء عمل عسكري في القلمون الشرقي في ريف دمشق، مشيرة إلى «انتشار قوات (ميليشيات) أحمد العبدو وأسود الشرقية في البادية والقلمون، وإمكانية أن يتحرك هذان الفصيلان بدعم أميركي ضد قوات النظام في البادية السورية».

«مداد»: تراجعات كبيرة في أوضاع المرأة السورية بسبب الحرب

الوطن

اعتبر، «مركز دمشق للأبحاث والدراسات – مداد» أن ثمة تراجعات كبيرة حاصلة في أوضاع المرأة السورية نجمت عن تأثير الحرب وأن هناك خوفاً «مبرراً» من الاستمرار في هذا المسار في ظل التحديات الجسيمة التي تواجه البلاد على المدى المنظور.

وأشار المركز في دراسة اجتماعية بعنوان: «المرأة في سورية: التحديات والفرص نحو آلية مؤسساتية للنهوض والتمكين»، وتلقت «الوطن» نسخة منها، إلى أن وضعيةُ المرأة، في أي مجتمع، تشكّلُ واحداً من المؤشرات الكاشفة والدالة على تطوره أو تخلفه وفق مقاييس التقدم.

ورأت الدراسة، أن زيادةُ الوعي بقضايا المرأة وإعطاءها مكانتها في سلم أولويات التنمية، يتطلب وجود إستراتيجيات وخطط وبرامج عمل على المستوى الوطني، تتوافر على مؤشرات قابلة للقياس والمتابعة والتقييم ضمن أطر زمنية محددة، لافتة إلى أن التجارب الدولية في هذا المجال تشير إلى أنه في ظل غياب مظلة تقوم بتلك المهام وتجمع الجهود وتنسقها، فإن أي عمل وطني في هذا المضمار سيظل عرضة لتهديد تشتته وتبعثره وعدم تحقيق الأهداف المرجوة منه.

وبالنظر إلى وضعية المرأة في سورية، اعتبرت الدراسة أن «النظرة المتمعنة تفصح عن إنجازات متحققة لا يمكن إنكارها، وفي الوقت نفسه عن فجوة بين الجنسين لا تزال حاضرة، وإلى تفاوت كبير حتى مع بعض الدول العربية، وهو تفاوت نجم عن بطء في مسار التغيير في العقود الأخيرة من القرن الماضي، تبعه شبه ركود مع بدايات هذا القرن؛ ولا ريب أن ثمة تراجعات كبيرة حاصلة نجمت عن تأثير الحرب في أوضاع المرأة السورية في السنوات السبع الأخيرة، وثمة خوف «مبرر» من الاستمرار في هذا المسار في ظل التحديات الجسيمة التي تواجه البلاد على المدى المنظور.

لاجئة سورية مع أطفالها في أزمير غرب تركيا (رويترز – أرشيف)

واقترحت الدراسة إحداث آلية مؤسساتية سورية للمرأة، وقدمت سيناريوهات عديدة يمكن أن تتخذ الآلية المقترحة أحد أشكالها، ولكل شكل منها نقاط ضعفه وقوته.

ويتضمن السيناريو الأول إحداث وزارة دولة لشؤون المرأة، واعتبرت الدراسة أن هذا السيناريو قابل للتنفيذ من حيث إسناد هذه المهمة لإحدى وزارات الدولة التي تعاني حالياً من عدم وضوح هويتها ومهامها المتغيرة باستمرار والتي لا تعدو أن تكون في معظم الأحيان حبراً على ورق.

أما السيناريو الثاني، فهو يتعلق بالهيئة السورية لشؤون المرأة والأسرة والسكان، ورأت الدراسة أن هذا السيناريو واقعي نظرا لوجود الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، وهي مؤسسة موجودة وراكمت خبرات في هذا المجال؛ ويمكن عن طريقه للهيئة التخلص من نقاط ضعفها التي أشرنا إليها آنفاً «تبعيتها لوزارة الشؤون وإطلالتها على موضوع المرأة من منظور الأسرة».

ورأت أن تحقيق هذا السيناريو لا يتطلب أي نفقات، وإنما يحتاج فقط إلى مرسوم لتعديل قانون الهيئة الحالي، يضيف المرأة إلى اسم الهيئة.

وقدمت الدراسة سيناريوهاً ثالثاً بإحداث المجلس الأعلى للمرأة، وأوضحت أنه مجلس يتألف من مجموعة خبراء، وتناط به المهام المشار إليها أعلاه، ويتبع لرئاسة الجمهورية، أو لرئاسة الوزراء، ويعطى صلاحيات لتنفيذ المهام الموكلة إليه.

يحتاج تنفيذ هذا السيناريو بحسب الدراسة إلى تخصيص ميزانيات «يمكن أن تسهم بجزء كبير منها المنظمات الدولية»، وإلى إصدار مرسوم لإحداثه وتحديد مهامه، ولكنه يتسم بأنه الصيغة الأقوى للوصول إلى الأهداف المرجوة بما تتيح له مرجعيته من قدرة على إنفاذ وممارسة صلاحياته.

أما السيناريو الرابع فهو إحداث اللجنة الوطنية للمرأة، وهي وفق الدراسة لجنة تتألف من عدد معين من الخبراء ومن منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المرأة وتتبع لرئاسة الوزراء، وتضطلع بالمهام المشار إليها أعلاه.

وقدمت الدراسة سيناريوهاً خامساً، بقوم على تعيين مستشارة لشؤون المرأة في رئاسة الجمهورية أو رئاسة الوزراء، ووصفت هذا السيناريو بأنه «أضعف الإيمان» في حال لم يتم تحقق أي من السيناريوهات السابقة.

وأضافت: «سيكون الوضع أفضل بما لا يقاس إذا ما كانت المستشارة رئاسية، لأن هذا سيمكنها من أداء المهام الموكلة إليها بكل سلاسة».

وختمت الدراسة بالقول: إن «الوقت قد حان لأخذ هذا الموضوع بالحسبان من قبل صنّاع القرار، نظراً لما يمكن أن نجنيه كسوريين بشكل عام، وكنساء بشكل خاص، من نتائج إيجابية في حال تمّ تبني أحد السيناريوهات المقترحة أعلاه وفق ما تقتضيه الإمكانات المتاحة».

ماتيس يقرّ بعدم وجود أدلة على استخدام الجيش للسلاح الكيميائي

مصادر مطلعة: أذرع الإرهاب تضيف «الفوسفور والنابالم» إلى كذبة الكيميائي

وكالات

أكدت مصادر مطلعة، أن أذرع الإرهاب الإعلامية أضافت قبل يوم من انعقاد جلسة جديدة لمجلس الأمن فصلاً جديداً من الكذب حول الفوسفور والنابالم إلى كذبة السلاح الكيميائي، بالترافق مع تحذيرات أميركية لوزير الدفاع جيم ماتيس لم يستطع التنصل فيها من الإقرار بأن بلاده لا أدلة لديها عن استخدام سورية السلاح الكيميائي.

وبحسب وكالة «سانا» للأنباء، أكدت مصادر مطلعة، أن أذرع الإرهاب الإعلامية أضافت قبل يوم من انعقاد جلسة جديدة لمجلس الأمن فصلاً جديداً من الكذب حول الفوسفور والنابالم إلى كذبة الكيماوي التي تتاجر بها التنظيمات الإرهابية ورعاتها الغربيون ضد الجيش العربي السوري.

وأوضحت المصادر، أنه كلما ضاق الخناق على التنظيمات الإرهابية التي تلفظ أنفاسها في الغوطة تأتيها الأوامر من مشغليها لإعادة استخدام الاتهامات الباطلة ضد الجيش العربي السوري مبينة أن انتصارات وإنجازات الجيش السريعة والمتواصلة ضد الإرهابيين في الغوطة دفعت الدول المتآمرة على سورية إلى توجيه الاتهامات الكاذبة باستخدام الأسلحة الكيميائية.

وأشارت المصادر إلى أن العملية التي يقوم بها الجيش العربي السوري ضد إرهابيي تنظيم جبهة النصرة والجماعات المرتبطة به في الغوطة تهدف أساساً لتخليص المدنيين من الإرهاب وجرائمه وإنهاء احتجاز أهالي الغوطة كرهائن لدى التنظيمات الإرهابية، لافتة إلى أن تأمين الجيش العربي السوري خروج عدد من المدنيين من الغوطة أول أمس والمظاهرات التي شهدتها بعض بلدات الغوطة ضد الإرهابيين الذين يتخذونهم دروعاً بشرية تثبت زيف ادعاءات التنظيمات الإرهابية والدول الداعمة لها.

وأكدت المصادر أن حملات التضليل والتشويه التي تأمر بها الدول الراعية للإرهاب وتنفذها أدواتها الإرهابية وتروج لها الوسائل الإعلامية المرتبطة بها لن تؤثر في استمرار عملية اجتثاث الإرهاب التي أصبحت في نهاياتها.

وكان نائب وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد نبه أول من أمس إلى مسرحية جديدة يجري تحضيرها في الغوطة الشرقية لفبركة تمثيلية قصف كيميائي واتهام الجيش العربي السوري بها، مشيراً إلى أن التنفيذ سيكون قبل انعقاد المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الثالث عشر من الشهر الجاري.

ورأى المقداد أن الجهات المعروفة كثفت اتهام بلدنا باستخدام الأسلحة الكيميائية على خلفية الإنجازات الكبيرة التي حققتها القوات المسلحة السورية، معتبراً أن هدف الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها من هذه الحملة على سورية هو تقديم الدعم الكامل للإرهابيين الذين يستخدمون السلاح الكيميائي بل تشجيعهم على استخدامه مرات أخرى.

وكما توقع المقداد، فقد استهل وزير الدفاع الأميركي جيم ماتيس تصريحاته في العاصمة العمانية مسقط أمس بالقول: «أريد أن أشدد مرة أخرى على أن قرار استخدام الغاز كسلاح سيكون أمراً غير حكيم منهم (قوات الجيش السوري)، وأعتقد أن الرئيس الأميركي (دونالد) ترامب أوضح هذه المسألة منذ بداية عهد إدارته» وفقاً لما نقلت عنه وكالة الصحافة الفرنسية.

وزعم ماتيس في التصريحات التي أدلى بها للصحفيين في مسقط أثناء حديثه عن الوضع في الغوطة الشرقية أنه على اطلاع بشأن التقارير التي تتحدث عن استخدام غاز الكلور في سورية، لكنه أقر «أن الولايات المتحدة لا تملك أدلة دامغة على ذلك».

ووفقاً لـ«فرانس برس» تجنب ماتيس الإفصاح عما إذا كان استخدام الأسلحة الكيميائية قد يؤدي إلى عمل عسكري جديد ضد سورية، قائلاً: «الرئيس يملك هامش التحرك السياسي الكامل لاتخاذ أي قرار يراه مناسبا»، على حين قالت وكالة «رويترز»: لم يصل ماتيس إلى حد التهديد بالرد على القوات السورية إذا تأكد شنها هجوماً بغاز الكلور.